

## حلقة نقاش في الجامعة الأميركية في بيروت عن "إدارة قطاع المياه خلال الأزمات"

نظّم معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة في الجامعة الأميركية في بيروت (AUB) بالتعاون مع منظّمة "أو كسفام" حلقة نقاش تحت عنوان "إدارة قطاع المياه خلال الأزمات".

شارك في النقاش المدراء العامون لمؤسسات المياه في: بيروت وجبل لبنان الأستاذ جان جبران، لبنان الشمالي الأستاذ خالد عبيد، لبنان الجنوبي د. وسيم ضاهر، البقاع الأستاذ رزق جرجس بالإضافة إلى مدير عام المصلحة الوطنية لنهر الليطاني د. سامي علويه. وأدار النقاش الذي تناول كيفية إدارة قطاع المياه في ظل الأزمة المالية الخطيرة التي يمرّ بها لبنان والتي تلقي بثقلها على جميع قطاعاته الاقتصادية وتُنذر بتداعيات اجتماعيّة مُقلقة، مدير برنامج التغيّر المناخي والبيئة في المعهد د. نديم فرج الله .

افتتحت الجلسة بكلمة لفرج الله أشار خلالها إلى أن قطاع المياه يؤثر على الاقتصاد والصحة في لبنان، وهو يمرّ بمرحلة دقيقة بسبب الأزمة المالية الصعبة ومن المتوقع أن يتأثر أكثر في المرحلة المقبلة. وذكر فرج الله بدراسة تقييم الأمن المائي التي أصدرها معهد عصام فارس للسياسات التي تظهر الدراسة الوضع الهش لقطاع المياه. فان نسبة الشغور الوظيفي في القطاع تقارب في أحسن الحالات 40%. كما أن كثافة تواجد الآبار غير المرخّصة تتراوح بين 2 إلى 7 في الكيلومتر المربع. وتتراوح نسبة الأبنية والمنازل المتصلة بشبكات المياه بين 56 إلى 87% ويتراوح عدد ساعات التغذية بالمياه بين 8 إلى 12 ساعة يوميًا. كما يعاني القطاع من عجز مالي وديون لشركة كهرباء لبنان .

بدأ النقاش مع المدراء العامون الذين تحدّثوا عن معاناة مؤسساتهم خلال السنوات الماضية وتفاقم الوضع في ظل الأزمة الحالية حيث انخفضت الجباية لدى المؤسسات بنسب تتراوح بين 25% و 50% مما زاد العجز في موازاناتها فاضطر بعضها إلى تخفيض الرواتب وتقليل عدد الموظفين ووقف جميع المشاريع الإنمائية .

في هذا الإطار أشار مدير مؤسسة المياه في لبنان الجنوبي د. وسيم ضاهر إلى أن نسبة الجباية انخفضت بنسبة 50% في العام السابق. كما ان ارتفاع سعر الدولار أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية لدى المؤسسة بنسبة 70%. وأضاف: "في ظل هذا الوضع قد نضطر إلى اتخاذ إجراءات صارمة مثل تخفيض الأجور وعدد المستخدمين. كما أننا نحصل على دعم من المنظمات الدولية خاصة في ما يتعلق بالمواد المستهلكة مثل المازوت و الكلور، إلا أن هذا غير كافٍ لاستمرار تأمين الخدمة وتلبية حاجات المواطنين".

أما مدير عام مؤسسة المياه في لبنان الشمالي الأستاذ خالد عبيد فقال إن المؤسسة تعاني من الوضع المالي في البلد، فإن نسبة الجباية انخفضت مقارنةً بالسنوات السابقة، وفي سبيل الاستمرار في تأمين الخدمة اضطررنا إلى خفض المصاريف ابتداءً باليد العاملة اليومية، ما يعرف بموظفي غب الطلب، التي خفضت 25% ووقف عملهم أيام الجمعة. وفي ظل الأزمة الحالية يتم تركيز الإنفاق على الصيانة والتشغيل لضمان استمرارية تقديم الخدمة دون انقطاع .

من جهته قال مدير عام مؤسسة المياه في بيروت وجبل لبنان الأستاذ جان جبران: "إن مؤسستنا تخدم أكثر من نصف عدد سكان لبنان مما يجعلها من أكبر المؤسسات وهي مستمرة في تأمين الخدمة دون انقطاع. لكن في سبيل الاستمرار في تأمين الخدمات نحن بحاجة إلى عائدات من الجباية لدفع التكاليف، وقد اتخذنا تدابير لتسهيل دفع المستحقات بطريقة التقسيط على أربع دفعات بالسنة وغيرها. لكن من المهم الإشارة إلى أن المؤسسات تركز على الجباية إذا لم تتمكن من جمع الرسوم، لا نستطيع الاستمرار في تنفيذ المشاريع. فان انخفاض الجباية بنسبة 23% بالمقارنة مع العام الماضي يشكل أزمة حقيقية للقطاع".

بدوره قال مدير عام المصلحة الوطنية لنهر الليطاني د. سامي علويه، "أن دور مصلحة الليطاني يختلف عن باقي مؤسسات المياه وهي مسؤولة عن توليد الطاقة، إننا نوّمن 200 ميغاواط على مدار السنة ولدينا مشاريع ري تروي عدة المناطق في البقاع وجنوب لبنان وأيضاً نعمل على إدارة وحماية الموارد المائية في منطقة حوض النهر. المصدر الرئيسي للتمويل يأتي من مشاريع توليد الطاقة الكهرومائية التي نبيعها لشركة كهرباء لبنان بقيمة 4 مليارات ونصف شهرياً والمورد الثاني هو من آلاف المشتركين بخدمة الري وهم من المزارعين الذين لديهم مشاريع كبيرة وقادرة على الاستمرار بالدفع. واصلنا نشاطنا على الرغم من الأزمة المالية، الجباية عن عام 2019 بلغت 96%. لاحظنا نقص في العملات الأجنبية منذ بداية شهر تموز، لذلك تعاوننا مع وزارة الطاقة والمياه ووزارة الزراعة وقررنا زراعة القمح في مساحات شاسعة في البقاع وتكثيف تجربتنا الزراعية من خلال إدارة المحاصيل. ساعد ذلك في التخفيف من حدة الأزمة في بعض الحالات مثل إنتاج زيت الزيتون الذي يمكن أن يدعم الجيش اللبناني. لا يمكننا السماح للأزمة ان تسيطر على ممارساتنا وأنشطتنا، ولكن علينا أن نتكيف معها".

تحدث مدير عام مؤسسة مياه البقاع الأستاذ رزق رزق عن التحديات التي يواجهها القطاع وهي أولاً تتعلق بالقوى العاملة، فهناك نقص في عدد الموظفين، إن العاملين الحاليين في القطاع يقومون بمهام إضافية في الوقت الذي خسروا ما يوازي نصف قدرتهم الشرائية بسبب الأزمة المالية. التحدي الثاني هو في إدارة محطات معالجة الصرف الصحي وهي خدمة مكلفة ولا يمكن توقيفها، إلا أن قلة الموارد بسبب انخفاض

الجباية والحديث عن أزمة مقبلة في قطاع الكهرباء أي الاعتماد أكثر على المولدات مما يزيد الكلفة، يجعلنا نتوقع مشكلة في استمرار هذه الخدمة. التحدي الثالث هو عبء النفقات خاصة المتعلقة بالطاقة، تعاني المؤسسة من عجز بقيمة 70 مليون دولار لمؤسسة كهرباء لبنان و5 ملايين دولار لرحلة .

في الختام أشار المدراء العامون إلى أن هناك اعتقاد عام لدى اللبنانيون بأن الرسوم التي يدفعونها للحصول على الماء والكهرباء هي ضريبة وهذا مفهوم خاطئ. إن هذه الرسوم تشكل كلفة الخدمة التي يحصلون عليها ولا تستطيع مؤسسات المياه الاستمرار بتقديم الخدمة وتحسينها من دون هذا المدخول.

\*\*\*

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بمكتب الإعلام في الجامعة الأميركية في بيروت:

Simon Kachar  
Director of News and Media Relations  
Mobile: (+961) 3-427-024  
Office: (+961) 1-374-374 ext: 2676  
Email: [sk158@aub.edu.lb](mailto:sk158@aub.edu.lb)

تأسست الجامعة الأميركية في بيروت في العام 1866 وتعتمد النظام التعليمي الأميركي الليبرالي للتعليم العالي كنموذج لفلسفتها التعليمية ومعاييرها وممارساتها. وهي جامعة بحثية تدريسية، تضم هيئة تعليمية تتكون من أكثر من 900 عضو وجسماً طلابياً يضم حوالي 9,100 طالب وطالبة. تقدم الجامعة حالياً أكثر من 120 برنامج للحصول على البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه، والدكتوراه في الطب. كما توفر تعليماً طبياً وتدريباً في مركزها الطبي الذي يضم مستشفى فيه 420 سريراً.

Website: [www.aub.edu.lb](http://www.aub.edu.lb)  
Facebook: <http://www.facebook.com/aub.edu.lb>  
Twitter: [http://twitter.com/AUB\\_Lebanon](http://twitter.com/AUB_Lebanon)